



الجمهورية التونسية



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

نحو تفعيل الجهود الوطنية في تنفيذ إتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد

تونس، الجمهورية التونسية

25-27 سبتمبر 2012

مسوّدة البرنامج

قائمة المحتويات

- لمحة مختصرة 2
1. الإطار العام..... 2
- II. الموضوع 3
- III. المنهجية 4
- VI. جدول أعمال الندوة الوطنية بشأن أفاق تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في تونس في ضوء التجارب المقارنة 5
- V. جدول أعمال الدورة التدريبية المخصصة للخبراء الحكوميين بشأن آلية إستعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 7

لمحة مختصرة

1. تتعدّد في تونس (الجمهورية التونسية) بتاريخ 25-27 سبتمبر 2012 سلسلة من الأنشطة المخصّصة لتفعيل إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على المستوى الوطني التي تُنظّم بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال المشروع الإقليمي لـ"مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية" وبالتعاون مع المكتب الوطني للبرنامج في تونس. تنطلق هذه الأنشطة بندوة وطنية موسّعة بشأن إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومدى تفعيلها في تونس وأهمّ التجارب المقارنة الإقليمية والدولية في هذا المجال. تتبعها دورة تدريبية مخصّصة للخبراء الحكوميين بشأن آلية إستعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد علماً أنّ تونس ستخضع للمراجعة في إطار هذه الآلية سنة 2012-2013. يشارك في هذه الأنشطة وزراء ومسؤولون بارزون في الهيئات الرقابية، وممثلون رفيعو المستوى عن مؤسسات رسمية، وأكاديميون وناشطون في المجتمع المدني بالإضافة إلى الفريق الوطني المكلف بإعداد تقرير التقييم الذاتي. يتوقع أن تسهم هذه الأنشطة في تمكين الجهات المعنية من الانخراط في آلية الإستعراض بشكل فعّال وإثراء الجهود الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

I. الإطار العام

2. تُعدّ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، منذ دخولها حيز النفاذ في 14 ديسمبر 2005 إحدى أهمّ نقاط التلاقي في الجهود العالمية لمكافحة الفساد. فقد أوجدت إطاراً دولياً متفقاً عليه يتضمن معايير واضحة للوقاية من الفساد ومعاقبة مرتكبيه، وساعدت بذلك على إيجاد لغة مشتركة للمهتمين بمكافحة الفساد في العالم، ووفّرت أرضية واضحة للمعالم للتعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال. وهذا ما ظهر جلياً على سبيل المثال في حالة المنطقة العربية حيث لعبت الإتفاقية دوراً حاسماً في تنشيط جهود مكافحة الفساد بعد أن كان يعدّ هذا الموضوع نوعاً من المحرّمات التي يكاد يحظر التطرق إليها بشكل جديّ في الأطر الرسمية والنقاشات العامة. ومع أحداث 2011، وما تبعها من تحولات تاريخية وتدابير ما تزال مستمرة في 2012، صعد موضوع مكافحة الفساد إلى رأس قائمة أولويات الإصلاح في عدد كبير من البلدان العربية. وذلك في ظلّ تصاعد الدعوات الرسمية والشعبية الى اعتماد نهج إصلاحية جديد قائم على المشاركة والانفتاح يعمل على تطوير أطر قانونية ومؤسسية فاعلة لمكافحة الفساد، مع ما قد يتطلبه ذلك من إعادة نظر في العقد الإجتماعي القائم بهدف إرساء الدعائم السياسية والإقتصادية والإجتماعية اللازمة لهذه الإصلاحات.

3. في هذا الإطار العام، تقدّم إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي التزم بتنفيذها حتى الآن 16 بلداً عربياً¹، خارطة طريق بشأن أهمّ التدابير التي يجب اتخاذها لمكافحة الفساد. وتتيح آلية الإستعراض²، التي اعتمدت في الدوحة (دولة قطر) بتاريخ 13 نوفمبر 2009 في ختام الدورة

¹ الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، والسلطة الوطنية الفلسطينية، والعراق، والكويت، وقطر، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن.

² لتحصيل الوثائق الرسمية الخاصة بآلية الإستعراض <http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/IRG.html>

الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية، فرصة بالغة الأهمية لتمكين كل دولة طرف من مراجعة مدى تنفيذها للإتفاقية، ومن ثم تحديد الفجوات واحتياجات المساعدة في هذا المجال. وبرغم الإنتقادات التي توجّه أحياناً إلى آلية الاستعراض بإعتبارها ليست شفافة بالقدر الكافي، فإنها ما تزال تُعدّ خطوة متقدّمة في مجال الجهود الدولية لمكافحة الفساد. وقد عبّر معالي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة عن ذلك بقوله: "من الآن فصاعداً، سوف يُحكم على الدول بما تتّخذ من إجراءات لمكافحة الفساد، وليس بمجرد الوعود التي تقطعها على نفسها".³

4. آلية الاستعراض هي عملية حكومية دولية دورية تهدف إلى مساعدة الدول الأطراف على تنفيذ الإتفاقية. تتألف كل مرحلة استعراضية من دورتين استعراضيتين، مدّة كلّ منهما خمس سنوات. يتم استعراض الفصلين الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والرابع (التعاون الدولي) أثناء الدورة الأولى، والفصلين الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) أثناء الدورة الثانية. تتألف كل دورة من أربع جولات. مدّة كل جولة منها سنة كاملة يتم خلالها استعراض ربع عدد الدول الأطراف التي يتم اختيارها بالقرعة في بداية كل دورة استعراض. تتم عملية الاستعراض من خلال خبراء حكوميين تعيينهم الدولة لتمثيلها، وتبدأ بقيام الدولة التي يجري استعراضها بتحضير تقرير التقييم الذاتي باستخدام قائمة التقييم الذاتي المرجعية.⁴ بعد ذلك تقوم دولتان أخرتان، يتم اختيارهما بالقرعة أيضاً، بتحليل محتوى هذا التقرير، ويمكن لهما ان تستكملا التحليل بواسطة الحوار مع الدولة التي يجري استعراضها أو أي وسائل مباشرة أخرى يجري الإتفاق عليها مثل القيام بزيارات وطنية أو عقد اجتماعات مشتركة في فيينا، مقرّ الأمانة العامة لمؤتمر الدول الأطراف. ينتج عن هذه العملية تقرير استعراض فطري يستند في صياغته إلى مخطّط نموذجي، تمّ وضعه بهدف تحقيق التناسق بين مختلف التقارير. يُرفع هذا التقرير إلى مؤتمر الدول الأطراف ويتم نشر خلاصة وافية عنه.

II. الموضوع

5. الجمهورية التونسية دولة طرف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد منذ 23 سبتمبر 2008، ومن ثمّ فهي ملزمة بالمشاركة في آلية استعراض تنفيذ الإتفاقية. جرى اختيارها بالقرعة لتكون واحدة من الدول التي سيجري استعراضها في السنة الثالثة من الدورة الأولى، أي في سنة 2012-2013. بموازاة ذلك، تونس ملزمة أن تقوم باستعراض دول أطراف أخرى على الأقل مرتين في كل دورة استعراضية. وقد جرى إختيارها مع اليونان، لمراجعة فنلندا، في السنة الأولى، أي في سنة 2010-2011، كما جرى إختيارها مع غانا لمراجعة جمهورية أفريقيا الوسطى في السنة الثانية، أي في سنة 2011-2012. بشكل عام تُعدّ جهود تونس في تنفيذ الإتفاقية قبل 2011 محدودة وغير منسقة، وذلك في ظلّ غياب مشاركة فاعلة للمجتمع المدني وعدم تفعيل أجهزة الرقابة وأطر التعاون في ما بينها. يضاف إلى ذلك السبب الأشمل والذي يكمن في ضعف الإرادة السياسية في معالجة التحدّيات الهيكلية المختلفة التي تعوق ترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة في إدارة المال العام والشأن العام والعلاقة بين القطاعين العام والخاص. تواكب ذلك مع تفاوت واضح في مشاركات تونس في المنتدى الإقليمية والدولية ذات الصلة، بحيث لم تنعكس مثل هذه المشاركات بشكل كاف في تحسين المنظومة الوطنية لمكافحة الفساد على أرض الواقع. برغم ذلك يسجّل لتونس مشاركتها في آلية استعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وفي نشاطات الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET).

6. نتيجة التطوّرات التاريخية التي شهدتها تونس في 2011، توسّعت المساحة لمشاركة المجتمع المدني في عملية الإصلاح وقد برز توافق واسع داخل البلد مفاده ضرورة العمل على تسريع وتيرة الإصلاح وتفعيل جهود مكافحة الفساد، وهو موضوع قد رُفِع على قائمة الأوليات الوطنية كما

³ للإطلاع على كلمة الأمين العام بشكل كامل، يرجى زيارة <http://www.un.org/arabic/news/sg/searchstr.asp?newsID=801>.

⁴ قائمة التقييم الذاتي المرجعية لتنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي تطبيق (application) على الحاسوب سهل الاستخدام، وضعه مكتب الأمم المتحدة لمعني بالمخدرات والجريمة، بالتشاور مع الدول الأطراف، لجمع المعلومات عن حالة الإمتثال للإتفاقية في بلد معين. تزوّد القائمة المرجعية مؤتمر الدول الأطراف بمعلومات مفصلة عن نسب الإمتثال والإحتياجات من المساعدة التقنية مستفيدة من الوظائف الإحصائية. وقد اقتضت النسخة الأولى من القائمة المرجعية، والتي وضعت في 2007، على الأحكام الإلزامية للإتفاقية. وتم تحسينها في وقت لاحق في 2009 وتوسّعت لتشمل جميع مواد الإتفاقية، مع الأخذ في الإعتبار آراء الخبراء وممثلين عن أكثر من 37 بلداً، بما في ذلك أعضاء فريق الخبراء الحكوميين العرب للتقييم الذاتي. لمزيد من المعلومات وتحميل القائمة المرجعية، يرجى زيارة <http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/self-assessment.html>.

عبر عنه المجلس الوطني التأسيسي إثر انتخابه في أكتوبر 2011 ولجنة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد. وقد قامت تونس بتحقيق إنجازات مهمة في هذا المجال رغم الصعوبات الزاهنة، منها إنشاء اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد في فبراير 2011 كلجنة مرحلية مؤقتة عملت على وضع أسس إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وتقصي الحقائق حول أعمال الفساد منذ 1987 التي قامت بجمعها في تقرير نُشر في أكتوبر 2011. وقد حرص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم هذه الجهود بالتعاون مع كافة الجهات المعنية. وقد تمّ الإتفاق على ورقة توجيهية وطنية (feuille de route nationale) لبلورة رؤية مشتركة لمكافحة الفساد في تونس إثر تعاون بين وزارة الحوكمة ومكافحة الفساد والمكتب الوطني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في يوليو 2012. ويبدو اليوم أنه يوجد توجه قوي نحو تفعيل إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وذلك في إطار وضع إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد. وفي هذا السياق، تصبح إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وسيلة أساسية لدعم هذه الإصلاحات، بحيث لا يتم حصر آلية الاستعراض بمسألة تقديم تقرير إلى مؤتمر الدول الأطراف، بل تتعداها إلى المساهمة في رعاية حوار وطني أكثر موضوعية في مجال مكافحة الفساد يمكن أن يؤدي إلى تقديم مقترحات محددة وملموسة للإصلاح على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

III. المنهجية

7. ينظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال المشروع الإقليمي لـ "مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية" وبالتعاون مع المكتب الوطني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس سلسلة من النشاطات لتفعيل إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في تونس بتاريخ 25-27 سبتمبر 2012 في تونس (الجمهورية التونسية). تنطلق هذه الأنشطة ببدء وطنية موسعة بشأن إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومدى تفعيلها في تونس وأهمّ التجارب المقارنة الإقليمية والدولية في هذا المجال. تتبعها دورة تدريبية مخصصة للخبراء الحكوميين بشأن آلية استعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد علماً أنّ تونس ستخضع للمراجعة في إطار هذه الآلية سنة 2012-2013. وتختتم سلسلة الأنشطة ببدء مخصصة للمجتمع المدني وذلك في إطار المنهج التشاركي التي تنوي اعتمادها تونس في تقييمها لتنفيذ الإتفاقية. الغاية العامة من الأنشطة هي تعريف المشاركين على تفاصيل آلية استعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنمية قدراتهم على المشاركة فيها بصورة فعالة واجراء التقييم الذاتي بشكل تشاركي وفعال. وبالتحديد، فإن الأنشطة تسعى إلى:

- تعزيز المعرفة بأحكام إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مع التركيز على الفصلين الثالث والرابع.
- التعرف بمختلف مراحل آلية الاستعراض.
- تمكين المشاركين من استخدام القائمة المرجعية الشاملة للتقييم الذاتي بشكل تفصيلي ومتقن.
- إتاحة فرصة التعرف على الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى في آلية الاستعراض.
- زيادة الوعي بمفاهيم تقييمات مكافحة الفساد وفرص توسيع الإستفادة من التقييم الذاتي.

8. يشارك في الندوة أكثر من 100 ممثل للحكومة التونسية من بينهم وزراء ومسؤولون بارزون في الهيئات الرقابية، وممثلون رفيعو المستوى عن مؤسسات رسمية، وأكاديميون وناشطون في المجتمع المدني بالإضافة إلى الفريق الوطني المكلف بإعداد تقرير التقييم الذاتي. ويشارك في الدورة التدريبية أكثر من 15 خبيراً حكومياً بالإضافة إلى مدربين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وخبراء آخرين.

9. تتضمن الندوة الوطنية بشأن إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ثلاثة جلسات تقدّم من خلالها عرض لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومناقشة متطلبات تنفيذها وجهود تنفيذها في المنطقة العربية والجمهورية التونسية ويتم شرح آلية الاستعراض الخاصة بالإتفاقية. تهدف الندوة أيضاً إلى إطلاع المشاركين على المعايير وأفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال الوقاية والتجريم وإنفاذ القانون واسترداد الموجودات في إطار الإتفاقية من خلال استعراض أبرز التجارب المقارنة من المنطقة العربية والعالم. أما الدورة التدريبية المخصصة للخبراء الحكوميين فقد صمّمت

لتحقيق أهداف معرفية معينة بأسلوب تفاعلي. تتضمن الدورة تسعة جلسات تدريبية مقسمة إلى ثلاثة جلسات في اليوم الأول وستة جلسات في اليوم الثاني. جلسات اليوم الأول مخصصة لشرح آلية استعراض إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في إطار تفاعلي بين المدربين والمتدربين وتعزيز قدرة المشاركين على استخدام قائمة التقييم الذاتي المرجعية. أما اليوم الثاني فهو مخصص لإجراء التمارين التطبيقية وبحث سبل تعزيز الإفادة من التقييم الذاتي لتنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وجعلها أكثر قدرة على إثراء الإصلاحات الوطنية في هذا المجال. اللغة العربية هي اللغة المعتمدة أثناء الأنشطة مع توفير الترجمة الفورية من وإلى اللغة الفرنسية والإنجليزية.

VI. جدول أعمال الندوة الوطنية بشأن آفاق تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في تونس في ضوء التجارب المقارنة

الثلاثاء 25 سبتمبر 2012

09.30 – 10.00 الجلسة الافتتاحية

• الكلمات الافتتاحية

10.00 – 10.30 استراحة

10.30 – 11.45 الجلسة الأولى

إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وجهود تونس في تنفيذها

الهدف: تمكين المشاركين من التعمق في فهم متطلبات تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال مناقشة مضمونها وجهود تنفيذها في الجمهورية التونسية.

• مقدمة

الدكتور محي الدين توق، خبير دولي في شؤون مكافحة الفساد

• إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وآلية استعراض تنفيذها

الأستاذ جوناتان أغار، مساعد في منع الجريمة وضابط في العدالة الجنائية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

• جهود تونس في تنفيذ الإتفاقية

ممثل من الوزارة الأولى في تونس

ممثل من المجتمع المدني التونسي

• نقاش

استراحة 11.45 – 12.00

الجلسة الثانية 12.00 – 14.00

تجريم الفساد وملاحقته وإسترداد الأموال المتأتية عنه وأبرز التجارب المقارنة

الهدف: التعرف بشكل أعمق على أبرز معايير تجريم الفساد وملاحقته وإسترداد الأموال المتأتية عنه في إطار إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتعرف على الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من المنطقة العربية والعالم في هذا المجال.

• المتحدثون

الأستاذ حسين حسن، مدير مشروع مكافحة الفساد في المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
الأستاذ عبدالله عبدالله أستاذ مساعد في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية
ممثل من وزارة العدل التونسية

الغداء 14.00 – 15.00

الجلسة الثالثة 15.00 – 17.00

الوقاية من الفساد وأبرز التجارب المقارنة

الهدف: التعرف بشكل أعمق على أبرز معايير الوقاية من الفساد في إطار إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومناقشة المعايير الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة والتعرف على الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من المنطقة العربية والعالم في هذا المجال.

• المتحدثون

الدكتور محي الدين توق، خبير دولي في شؤون مكافحة الفساد
الأستاذ جوناثان أغار، مساعد في منع الجريمة وضابط في العدالة الجنائية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
الأستاذ جان بيار بوايب، خبير دولي في شؤون مكافحة الفساد
ممثل من وزارة الحوكمة ومكافحة الفساد

17.00 – 17.15 استراحة

17.15 – 17.30 الجلسة الختامية

• **الخلاصات**

الدكتور محي الدين توك، خبير دولي في شؤون مكافحة الفساد
الأستاذ أركان السبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع
لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي

V. جدول أعمال الدورة التدريبية المخصصة للخبراء الحكوميين بشأن آلية إستعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الأربعاء 26 سبتمبر 2012

09.00 – 10.45 الجلسة الأولى

مفاهيم ومراحل وأدوات آلية إستعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
الهدف: إطلاع المشاركين على مفهوم آلية الإستعراض وخلفية نشوئها وتعريفهم بشكل مفصل على مختلف
مراحلها ومتطلباتها وأهم الدروس المستفادة من تطبيقها حتى الآن.

• **تقديم**

الأستاذ جوناثان أغار، مساعد في منع الجريمة وضابط في العدالة الجنائية، مكتب الأمم المتحدة
المعني بالمخدرات والجريمة

الأستاذ أركان السبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية
التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي

• **أسئلة وإجابات**

استراحة 11.00 – 10.45

الجلسة الثانية 13.00 – 11.00

قائمة التقييم الذاتي المرجعية لتنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
الهدف: تقديم قائمة التقييم الذاتي المرجعية وتدريب المشاركين على استخدامها.

• تقديم قائمة التقييم الذاتي المرجعية

الأستاذ حسين حسن، مدير مشروع مكافحة الفساد في المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
الأستاذ أركان السبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية
التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي

• تمارين تطبيقية حول قائمة التقييم الذاتي المرجعية

الغداء 14.00 – 13.00

الجلسة الثالثة 16.00 – 14.00

الإعداد للتمارين التطبيقية

الهدف: تمكين المشاركين من التحضير للتمارين التطبيقية في اليوم الثاني من الدورة التدريبية بما في ذلك
تشكيل مجموعات العمل وتحديد الملامح العامة لعمليات الإستعراض الوهمية التي ستجري وإعداد النصوص
القانونية المطلوب استعراضها ومراجعتها. يكمل بعدها المشاركون الأعمال التحضيرية بشكل مستقل في أطر
فرق العمل التي شكّلوها.

• تقديم المنهجية

الأستاذ أركان السبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية
التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي

• إنقسام المشاركين إلى مجموعات عمل وبدء التحضير لأعمال اليوم الثاني من الدورة

الخميس 27 سبتمبر 2012

10.00 – 09.00 الجلسة الرابعة

تمارين تطبيقية: المرحلة التمهيدية

الهدف: تعميق فهم الأعمال التمهيدية في آلية الإستعراض وتنمية القدرة على آدائها بشكل فعال.

- تقديم من قبل فريق المدربين
- تمارين تطبيقية

11.00 – 10.00 الجلسة الخامسة

تمارين تطبيقية: مرحلة التقييم الذاتي

الهدف: تنمية القدرة على إعداد تقرير التقييم الذاتي بإستخدام القائمة المرجعية.

- تقديم من قبل فريق المدربين
- تمارين تطبيقية

11.30 – 11.00 استراحة

12.30 – 11.30 الجلسة السادسة

تمارين تطبيقية: مرحلة مراجعة الأقران

الهدف: تنمية القدرة على إجراء مراجعة فاعلة وموضوعية لتقارير التقييم الذاتي التي تقدمها الدول قيد الإستعراض.

- تقديم من قبل فريق المدربين
- تمارين تطبيقية

13.30 – 12.30 الجلسة السابعة

تمارين تطبيقية: مرحلة وضع تقرير الإستعراض القطري

الهدف: تنمية القدرة على إعداد التقارير القطرية بالإستناد إلى المخطط النموذجي بما في ذلك الملخص التنفيذي وعرض النتائج النهائية.

- تقديم من قبل فريق المدربين
- تمارين تطبيقية

14.30 – 13.30 الغداء

15.30 – 14.30 الجلسة الثامنة

سبل تعزيز الإفادة من التقييم الذاتي لتنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الهدف: زيادة الوعي بمفاهيم تقييمات مكافحة الفساد وسبل استخدامها لإثراء التقييم الذاتي، وتعريف المشاركين بالممارسات الجيدة والدروس المستفادة في إجراء التقييم الذاتي بغية جعلها أكثر قدرة على دعم الإصلاحات الوطنية في مجال مكافحة الفساد.

- تقديم المذكرة الإرشادية بشأن التقييم الذاتي لتنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: تخطي الحد الأدنى
- الأستاذ أركان السبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي
- مناقشة

16.30 – 15.30 الجلسة التاسعة

الخطوات المقبلة لإجراء التقييم الذاتي لتنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في تونس

الهدف: مناقشة الخطوات المقبلة وتوزيع الأدوار وتحديد المسؤوليات والجدول الزمني لإجراء التقييم الذاتي لتنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وفق المذكرة الإرشادية.

- عرض الخطة المقترحة
- ضابط إتصال فريق الخبراء الحكوميين التونسي
- مناقشة عامة واعتماد الخطة
